حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد إبريل – يونيو 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أثر الخلافات الحدودية المشتركة بين كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت

أ.د سعيد مشبب القحطاني*
أستاذ التاريخ السياسي الحديث والمعاصر/ قسم التاريخ والآثار/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة الملك خالد
alqahtani83@hotmail.com

أ/ فاطمة سعيد عبدالله يحيى**
باحثة دكتوراه بجامعة الملك خالد قسم التاريخ والآثار كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الملك خالد
tareekh90@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/01/19
تاريخ قبول البحث: 2024/02/22
تاريخ النشر: 2024/06/30

المستخلص:

تأثرت العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والعراق في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز (١٣٨٤- ١٣٩٥هـ/ ١٩٦٤- ١٩٧٥م) بمشاكل الحدود المشتركة بينهما من جهة، وبين دولتيهما ودولة الكويت من جهة أخرى، خصوصًا وأن الدول الثلاث تقع ضمن امتداد جغرافي وإقليمي واحد، وكانت مشكلات الحدود بين تلك الدول تخضع لعدة مؤثرات، من أبرزها العلاقات الثنائية الخاصة بين المملكة العربية السعودية والكويت، ورغبة العراق في توسيع منفذها على الخليج العربي عبر احتلال الكويت، وقد سعت المملكة العربية السعودية طوال فترة البحث إلى حل المشكلات الحدودية القائمة بين العراق والكويت، ورفضت المطامع العراقية في الكويت جملة وتفصيلًا، وكان لموقفها ذلك أثرًا كبيرًا في تحجيم الخطر العراقي تجاه الكويت، وكان من نتائج تلك السياسة السعودية أن شن الجانب العراقي بعض الهجمات على الحدود السعودية، لكنه تراجع سريعًا عند وصول القوات السعودية إلى الحدود. وعلى إثر الحرب العربية الإسرائيلية في (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م) توقفت المباحثات بين المملكة العربية السعودية والعراق حول مشكلات الحدود بينهما وبين العراق والكويت، ثم بدت الظروف ملائمة في عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) لاستئناف المباحثات، فالتقى نائب الرئيس العراقي صدام حسين بالوزير الداخلية السعودي فهد بن عبدالعزيز، واتفقا على السعي إلى تسوية المشكلات الحدودية في أقرب فرصة ممكنة، ثم اتفق الجانبين العراقي والسعودي على تقسيم المنطقة المحايدة بينهما بشكل مستقيم يفصلها من المنتصف، وتمت المصادقة على تلك الاتفاقية من قبل الزعيمين السعودي والعراقي بعد ست سنوات، وتحديدًا في (١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م)، أما مشكلات الحدود العراقية الكويتية فقد بقيت قائمة رغم الجهود السعودية لتسويتها وإنهائها.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

يعتبر الجوار الجغرافي من المؤثرات الفاعلة في تحديد مسار العلاقات السياسية بين الدول، حيث تنعكس نوعية الجوار وقضايا الحدود المرتبطة به بشكل واضح على خط سير تلك العلاقات، متأثرة في ذلك بسياسة الحكومات في التعامل مع ذلك الجوار والقضايا المتعلقة به[1].

وفي حالة المملكة العربية السعودية والعراق والكويت – بوصفهما امتداد جغرافي وإقليمي واحد–، كانت مشكلات الحدود حاضرة بقوة منذ انحسار المد العثماني عن دول ومشيخات شمال الخليج العربي، وتكوّن الدول الحديثة في كل من العراق والمملكة العربية السعودية في خمسينات القرن الرابع عشر الهجري / عشرينات القرن العشرين الميلادي، وذلك يعود إلى عدة عوامل من أهمها: الموروث التاريخي، ويتضمن الاعتماد على الخرائط المرسومة في فترة الاستعمار، والبعد الاقتصادي، ويشمل وجود موارد نفطية على الحدود بين الدول، والبعد الاستراتيجي، ويتضمن إشراف المناطق الحدودية المتنازع عليها على الخليج العربي بصفته منفذًا بحريًا مهمًا، وأخيرًا البعد الديموغرافي الذي يتعلق بطبيعة الوجود السكاني بين الحدود وفي جوانبها، والانتماء القبلي لهم[2].

وقد عادت مشكلات الحدود تظهر بقوة إلـــى السطح بعد إعلان بريطانيا انسحابها من الكويت واستقلال الكويت رسميًا عام (١٣٨١هـــ/١٩٦١م)، حيث فوجئت الدول العربية بمطالبة الرئيس العراقي آنذاك عبدالكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق بوصفه جزء لا يتجزأ منه، وإعلانه مقاطعة أي دولة تعترف باستقلال الكويت[3]، وقد عارضت معظم الدول العربية الادعاء العراقي، وأيدت استقلال الكويت، وكان على رأس تلك الدول المملكة العربية السعودية، التي اتخذت موقفًا حازمًا وصارمًا مع الادعاءات العراقية، ودعمت الموقف الكويتي في الجامعة العربية، ثم أرسلت قوات سعودية لتقف جنبًا إلى جنب مع القوات الكويتية في الدفاع عن أراضيها[4]، وقد تسببت المطالبات العراقية بضم الكويت وإعلان مقاطعة الدول المؤيدة لاستقلالها في دخول العراق عزلة عن الدول العربية[5].

أظهر الموقف السعودي تجاه المطالبات العراقية في الكويت تضامنًا سعوديًا كويتيًا تجاه المخاطر المحدقة بدولتيهما، واعتبر موقفًا مشهودًا للمملكة العربية السعودية، وكان لاتخاذ الحكومة السعودية ذلك الموقف عدة أسباب يمكن اختصارها في الآتي:

١- الروابط التاريخية والاجتماعية الوثيقة بين العائلتين الحاكمتين والشعبين في كل من المملكة العربية السعودية والكويت، وهو ما يحرص على تأكيده حكام البلدين بشكل متكرر في المحافل المتعلقة ببلديهما[6].

٢- اعتقاد المملكة العربية السعودية بحق الكويت في الاستقلال، وعدم إيمانها بزعم العراق أحقيته التاريخية في الكويت[7].

٣- خشية المملكة العربية السعودية من انتقال مبادئ الشيوعية الهدامة المنتشرة في العراق إلى الكويت، وانتقال تأثيره بالتالي إلى المجتمع السعودي الذي يرتبط مع المجتمع الكويتي بروابط وثيقة[8].

وبعد أشهر قليلة من تولي عبدالسلام عارف رئاسة العراق (١٣٨٣هـــ/ ١٩٦٣م)، حدثت انفراجة في العلاقات العراقية الكويتية وذلك بعد أن أعلنت الحكومة العراقية اعترافها باستقلال الكويت، وإقرارها بالحدود الفاصلة بين الدولتين[9]، وقد انعكس ذلك الاعتراف إيجابًا على العلاقات العراقية مع الدول العربية بشكل عام، ومع المملكة العربية السعودية بشكل خاص، ثم اتفقت الحكومتان العراقية والكويتية على تبادل التمثيل الدبلوماسي وتعزيز التعاون الثقافي

والاقتصادي بين البلدين، وقدم الكويتيون للعراق قرضًا بلا فوائد بقيمة ٣٣ مليون جنيه إسترليني –أي ما يعادل ٨٥ مليون دولار آنذاك–؛ تقديرًا منهم لاعتراف الحكومة العراقية الجديدة باستقلال الكويت[10].

غير أن تلك الانفراجة في العلاقات الكويتية العراقية لم تخلُ من شوائب، فقد ظهر التوتر بين الطرفين بعد أن تراجعت الحكومة العراقية عن إقرارها بترسيم الحدود مع الكويت، دون التراجع عن الاعتراف باستقلال الكويت وسيادته، وذلك عقب تسلّمها المساعدة الاقتصادية التي كانت تحتاجها من الكويتيين[11]، ثم دخلت في مباحثات مشتركة مع الحكومة الكويتية طوال عام (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م)، طالبت فيها بضم جزيرتي وربة وبوبيان[12]، وبعض الأراضي الكويتية المتاخمة للعراق؛ من أجل فتح مجال حيوي لميناء أم قصر العراقي على مياه الخليج العربي، ولكن الكويت رفضت تلك المطالبات العراقية[13].

وفي الوقت الذي كانت فيه المباحثات العراقية الكويتية قائمة، عقدت مباحثات أخرى بين المملكة العربية السعودية والكويت، انتهت بتوقيع اتفاقية لتقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين، وذلك في (ربيع الأول ١٣٨٥هـ/ يوليو ١٩٦٥م)[14]، ثم جرى اجتماع بين مسؤولين في حكومات المملكة العربية السعودية والكويت وإيران للتباحث حول ما يُعرف بمنطقة الجرف القاري[15]، ولم تدعى الحكومة العراقية إليها، وقد احتجت وسائل الإعلام العراقية على عدم إشراك العراق في المباحثات المنعقدة بين الدول الثلاث، وذكرت بأن تلك الدول تهدف إلى محاصرة العراق من جهة البحر[16].

ويبدو أن تجاهل الجانبان السعودي والكويتي للعراق في المباحثات مع إيران حول الجرف القاري كان عائدًا إلى قيام الحكومة العراقية في (صفر ١٣٨٣هـ/ يوليو ١٩٦٣م)، بمباحثات ثنائية خاصة مع الحكومة الإيرانية حول الجرف القاري ومحاولة التوصل إلى اتفاق معها لتقسيم ذلك الجرف بين العراق وإيران دون الرجوع إلى المملكة العربية السعودية والكويت، متجاهلة بذلك الحقوق الأساسية لهما في الجرف[17]، أضف إلى ذلك أن تلك المباحثات التي عُقدت بين حكومات المملكة العربية السعودية والكويت وإيران كانت تتعلق بمناطق تخص الدول الثلاث دون العراق، وقد أوضحت الخارجية السعودية ذلك في معرض ردها على ما أوردته وكالات الأنباء العراقية من اتهامات إلى الدول الثلاث، وأكدت أن "الاجتماع المنعقد بين المملكة العربية السعودية والكويت وإيران يتعلق بدراسة الجرف القاري بين الدول الثلاث، وأن المملكة حريصة كل الحرص على مصالح العراق الشقيق ولا تقبل بأي حال أن تُمَسّ مصالحه"[18].

وبعد تسلُّم الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف الحكم في العراق، شهدت الحدود الكويتية العراقية هدوءًا نسبيًا استمر طوال فترة حكمه التي امتدت لعامين اثنين (١٣٨٦– ١٣٨٨هـ/١٩٦٦– ١٩٦٨م)؛ وذلك بسبب رغبة الرئيس العراقي في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الدول العربية، التي تأثرت علاقاتها مع العراق تبعًا للسياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية تجاه الكويت، وكذلك بسبب حصول العراق على قرض من الحكومة الكويتية بمبلغ (٢٥ مليون دينار كويتي)[19]، إضافة إلى انشغال الحكومة العراقية مع باقي الدول العربية بالحرب مع الكيان الصهيوني في (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)[20].

ومع إعلان بريطانيا عزمها الانسحاب من الخليج العربي في (شوال ١٣٨٧هـ/ يناير ١٩٦٨م)، طمحت حكومة حزب البعث العراقية – التي تسلمت الحكم في العراق في العام نفسه– إلى أمرين، أولهما: فرض دور مهم لها في الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني، وثانيهما: ضم الكويت إلى الأراضي العراقية، وهو طموح غير جديد بالنسبة إلى

الحكومة العراقية، لكن الذي زاد من عزم العراق على ضم الكويت إلى أراضيه هو إعلان إيران في (محرم ١٣٨٩هـ/ أبريل ١٩٦٩م) إلغاء الاتفاقية الحدودية المعقودة مع العراق عام (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م)، والخاصة بحق العراق الكامل في مجرى مياه شط العرب، وبإلغاء تلك الاتفاقية فقد العراق الرسوم التي كانت تدفعها الحكومة الإيرانية له مقابل الملاحة في الشط، وأصبح الشط مكانًا خطِرًا للملاحة بعد أن نُشِرت القوات الإيرانية والعراقية فيه، ومن هناك رغبت الحكومة العراقية في إيجاد منطقة آمنة بديلة؛ لتمارس سفنها الملاحة فيها[21].

ويرى بعض المؤرخين أن الحكومة العراقية وجدت أن الكويت بموقعها وجُزُرها تضيّق نافذة العراق الجغرافية على الخليج العربي، كما ضيّق شط العرب بنصفه الخاضع لنفوذ الإيرانيين وصول العراقيين إلى مياه الخليج، فكان للكويت والنصف الإيراني من شط العرب التأثير نفسه في تحجيم نافذة العراق على العالم من خلال الخليج العربي[22]. وبطبيعة الحال، كان الجانب الكويتي هو الجانب الأضعف في المعادلة، فكان الضغط العراقي أكبر على الكويت.

وفي الشهر نفسه– أي بعد النقض الإيراني لاتفاق الحدود مع العراق–، توجه حردان التكريتي نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، وصالح مهدي عماش نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، إلى الكويت، والتقيا بوزير الدفاع الكويتي سعد عبدالله السالم، وعبّرا بشكل غير مباشر عن رغبة العراق في ضم بعض الأجزاء الكويتية إلى أراضيه؛ لأهميتها الاستراتيجية والعسكرية بالنسبة إلى العراق، وذلك مالم تقبل به الحكومة الكويتية[23].

في تلك الفترة، كانت العلاقات السعودية الكويتية تمر بشيء من التوتر؛ بسبب تأخُّر الحكومة الكويتية عن اتخاذ أي إجراءات ضد المنظمات البعثية والشيوعية والناصرية التخريبية التي تهاجم المملكة العربية السعودية من داخل الأراضي الكويتية[24]، ويبدو أن الحكومة العراقية، التي تربطها آنذاك علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية، قد اعتقدت أن التوقيت مناسب لإظهار مطامعها بالكويت، دون الاصطدام بالحكومة السعودية.

والواقع أن الحكومة السعودية خالفت تلك التوقعات، ووقفت مع الكويت ضد الأطماع العراقية في أراضيها، واعتبرت أن تلك الأطماع تزيد من حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها الخليج العربي، وأن أي عدوان عراقي على الكويت سوف يكون سببًا في انعدام الأمن في الخليج[25].

وكان الموقف السعودي الرافض للأطماع العراقية في الكويت –في وقت تمر فيه العلاقات السعودية الكويتية بشيء من التوتر– قد أثار علامات استفهام لدى بعض السياسيين العراقيين، وحينما سُئِل وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عمر السقاف حول السبب في وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب الكويت رغم انطلاق بعض الأعمال التخريبية ضد المملكة من الأراضي الكويتية أجاب بـــ"أن المملكة تلتمس العذر للكويت نظرًا للظروف السائدة فيها، حيث يسكن فيها عدد كبير من غير الكويتيين، إضافة إلى أن القانون الكويتي يمنع احتجاز المشتبه بهم دون توجيه تهمة لهم، وضرب مثلًا بالأوضاع في المملكة العربية السعودية، حيث تعتبر السيطرة الأمنية فيها على مستوى عالٍ، ولم تسلم رغم ذلك من الأعمال التخريبية"[26].

ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية – رغم توتر علاقتها مع حكومة الكويت آنذاك– كانت تنظر إلى المدى البعيد، وترى أن ضم الكويت إلى العراق سوف يؤدي إلى وقوعها بالكامل تحت تأثير التيارات الهدامة التي تتبناها

الحكومة العراقية وتعمل على نشرها، إضافة إلى إعطاء العراق دور أكبر في الخليج العربي الذي تشرف المملكة العربية السعودية على المساحة العظمى من ضفته الغربية، كما أن المملكة لا تقبل بأي حال من الأحوال أن تخضع أي دولة خليجية لأي قوة إقليمية مهما كان مستوى علاقات المملكة بها؛ لأن ذلك يعني إشراع الطريق أمام تلك القوى للدخول إلى الأراضي السعودية، باعتبار أن دول الخليج تشكل حزامًا أمنيًا وعمقًا استراتيجيًا للمملكة العربية السعودية.

بدأت الحكومة العراقية بالفعل بمحاولات لفرض دور كبير لها في الخليج العربي، وحاولت الدخول في منافسة مباشرة مع المملكة العربية السعودية على مياهه، فباشرت العمل على وضع صيغة للأمن في الخليج العربي يكون للعراق دور كبير ومؤثر فيه، وعمدت إلى مهاجمة المملكة العربية السعودية وكَيْل الاتهامات لحكومتها، وتأليب الرأي العام العربي ضدها، في محاولة منها لإضعاف الدور الرئيسي لها في الخليج العربي، وانتقامًا من السعوديين جراء موقفهم المعارض للمطامع العراقية في الكويت. وقد ذكر (هانكليف Hinchcliffe) المسؤول البريطاني عن القسم الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد، في تقرير بعثه إلى حكومته، بأن الحكومة العراقية جعلت السعوديين لأول مرة إلى جانب البريطانيين والإيرانيين في خانة المتآمرين في الخليج، كما اتهمت المملكة العربية السعودية بالتدخل في شؤون العراق الداخلية[27].

وفي تلك الفترة، قامت صحف عراقية بنشر بيان عن لجنةٍ تسمى (لجنة الدفاع عن السجناء السياسيين في شبه الجزيرة العربية) ووجهته لما أسمتهم (جماهير الأمة العربية المنتفضة ضد الأفعال الإمبريالية والصهيونية، وإلى جميع الاتحادات والنقابات والقوى التقدمية الوطنية)، اتهمت فيه النظام السعودي بالتعاون مع بريطانيا وأمريكا، وأدرجت فيه عدة اتهامات موجهة إلى المملكة العربية السعودية، كان من أبرزها[28]:

- القيام بأعمال قمع وحشية ضد عمال شركة أرامكو في السنوات (١٣٧٣- ١٣٧٦- ١٣٨٧هـ/ ١٩٥٣و ١٩٥٦و ١٩٦٧م)؛ بسبب مطالبتهم بحقوقهم المشروعة أو تعبيرهم عن التضامن مع القضايا العربية.
- قمع العناصر التي طالبت بنظام حكم ديمقراطي ومستوى معيشي لائق للشعب السعودي.
- التآمر ضد وحدة مصر وسوريا فيما سبق.
- التآمر ضد حكومة الجمهورية الثورية في اليمن، ومساعدة الأئمة لاستعادة النظام الملكي فيه.
- التآمر ضد النظام في الجمهورية الشعبية جنوب اليمن.
- التآمر العلني مع إيران لتحقيق المخططات الإيرانية في الخليج والحفاظ على السيطرة الإمبريالية على عائدات النفط الخليجية، من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك بينها وبين إيران.
- دعم الحلول الضعيفة والتي تبدو كالاستسلام تجاه القضية الفلسطينية.
- محاولة إحياء حلف بغداد في المؤتمرات الإسلامية في جدة والرباط[29].

وأضاف البيان المنشور في الصحف العراقية أن الحكومة السعودية استغلت انشغال العرب بعد الهزيمة أمام الكيان الصهيوني في (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، وشنت حملة اعتقالات طالت ثلاثة آلاف عنصر ثوري في المملكة؛ بدعوى انخراطهم في محاولة اغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز[30].

والواقع أن الاتهام العراقي للمملكة العربية السعودية باستغلال الهزيمة العربية في فلسطين قد جاء بعد رفض الحكومة السعودية في عام (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م) طلبًا للحكومة العراقية بإعطائها المزيد من الأموال؛ حتى تستطيع دعم القضية الفلسطينية، وكانت المملكة العربية السعودية قد قدمت بالفعل العديد من المساعدات إلى الحكومة العراقية من قبل، ولكنها رفضت تقديم المزيد باعتبار أن دعم القضية الفلسطينية واجب على كل عربي، ومبدأ لا يقبل المساومة[31]، ومن هنا يتضح بأن حكومة البعث العراقية هي من حاول استغلال الأوضاع العربية لتحقيق مكاسب خاصة.

أما الاتهام العراقي للحكومة السعودية بالتعاون مع بريطانيا فقد جاء نتيجة قيام وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية (جورنوي روبرتس Journey Roberts) بزيارة كل من المملكة العربية السعودية والكويت وإيران عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، ومحاولته إقامة منظمة دفاع مشترك بين الدول الثلاث بهدف الدفاع عن منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، غير أن تلك المحاولة باءت بالفشل بعد أن أبدت الحكومتان السعودية والكويتية عدم موافقتهما على المشاركة في ذلك الحلف، وتأكيد الملك فيصل بأن بلاده لن تدخل في أحلاف دفاعية مع أي قوة، غربية كانت أو شرقية، وأن تعزيز الروابط بين الدول الخليجية هو ما سيمكنهم من سد الفراغ الذي يخلفه الانسحاب البريطاني[32].

أما الاتهام بالتعاون مع أمريكا فيعود إلى مشروع تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد المشروع البريطاني، تقوم فكرته على التحالف بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وتركيا وإيران وباكستان؛ بهدف المحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، غير أن الملك فيصل رفض ذلك المشروع أيضًا، وأكد أنه لن يقبل الدخول في أي تحالفات من شأنها توفير الحماية للمصالح الغربية، وشدد على أن الفراغ الذي سوف يخلف الانسحاب البريطاني في منطقة الخليج يتعين ملؤه من داخل المنطقة وليس من خارجها[33].

والواقع أن موقف المملكة العربية السعودية كان صريحًا في رفض جميع مشروعات الدفاع والأحلاف التي تقدمت بها الدول الغربية وإيران، والتي اتخذت مسميات عدة مثل: الحلف الخليجي، والحزام الأمني الخليجي، ومنظمة الدفاع الإقليمي، وكذلك التحالف الإسلامي المقدم من إيران، وقد ارتكزت المساعي السعودية لملء الفراغ في الخليج العربي على تقوية الروابط بين الدول الخليجية، وإزالة بؤر التوتر بينها وبين إيران، وحث إيران بالطرق السلمية على التخلي عن أطماعها في بعض دول الخليج[34].

وقد ذكر المبعوث البريطاني في العراق (إجيرتونEgerton) في تقرير بعثه إلى حكومته عام (١٣٨٩-١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)، أنه سأل المسؤول في القسم الغربي بوزارة الخارجية السعودية زياد الشواف حول سبب الدعاية العراقية المعادية للسعوديين، فأجابه بأن الحكومة السعودية لم تستطع فهم سبب تلك الهجمة الدعائية ضدها[35].

كما ذكر السياسي العراقي السابق محمود بابان – الذي شغل مناصب وزارية في العهد الملكي- في حديثه مع إجيرتون، بأن الهجمات العراقية ضد المملكة العربية السعودية تنبئ عن شعور بالضعف والعزلة لدى الحكومة العراقية،

وهي بمثابة تنفيس عن غضبهم بسبب عدم تمكنهم من رفع الدور الهامشي الذي يقومون به في شؤون الخليج العربي[36]، وكان السياسي العراقي محمود بابان قد عُيّن في المملكة العربية السعودية بمنصب مستشار قانوني للسلطات السعودية بين عامي (١٣٨٨- ١٣٩٩هـ/ ١٩٦٨-١٩٧٩م)[37].

استمرت الحكومة العراقية في محاولات الاستفزاز التي تقوم بها ضد الحكومة السعودية، فاخترقت طائرة عسكرية تحمل عضو مجلس قيادة الثورة العراقية (صلاح العلي) الأجواء السعودية قاصدة جنوب اليمن في (٢٩ ذي القعدة ١٣٨٩هـ/ ٥ فبراير ١٩٧٠م)؛ لتقديم الدعم العسكري إلى النظام في عدن، وذلك بعد أن حصلوا على وعودًا من رئيس عدن بتأييد استراتيجيات العراق في الخليج العربي[38]، وقد حاصرت الطائرات السعودية الطائرة العراقية وأجبرتها على الهبوط في خميس مشيط، وتم تفتيشها وإبقاء العناصر الموجودة فيها تحت المراقبة الخاصة حتى إعادتهم إلى بلادهم[39].

ونتيجة لتلك الحادثة، وصلت العلاقات السعودية العراقية لمرحلة من السوء، ذكر ذلك (فيليرتونFullerton) رئيس القسم العربي بوزارة الخارجية البريطانية في تقرير بعثه إلى حكومته في (ذو الحجة ١٣٨٩هـ / مارس ١٩٧٠م)، لكنه أكد أن السعوديون رغم ذلك "لم يصرحوا بأي تصريح بغيض تجاه العراق، وأن الأمر يتطلب الكثير من الجهد لإقناع السعوديين بالتحدث بشكل سيئ عن إخوانهم العرب"[40].

وفي جلسة خاصة بين الوزير السعودي عمر السقاف والسفير البريطاني في جدة (موريس Morris)، تحدث السقاف معلقًا على حادثة الطائرة العراقية بالقول: "في حين أصبحت مصر – بعد تولي السادات رئاستها- تدعم السياسة السعودية في شبه الجزيرة العربية، فإن العراقيون خرجوا لإثارة المتاعب، محاولين بسط نفوذهم في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، وذلك رغم مشاكلهم الخاصة مع إيران والأكراد، أضف إلى ذلك قيامهم بشن حملة دعائية ضد السعوديين، لكنهم لم ينجحوا حتى الآن في حشد التأييد لحملتهم الدعائية من القوى العربية"[41].

وبحسب إجيرتون، المبعوث البريطاني في العراق، فإن الاستفزازات العراقية لحكومة المملكة العربية السعودية تعود لعدة أسباب، هي كالآتي[42]:

- وقوف المملكة العربية السعودية حائلًا أمام الأطماع التوسعية العراقية في الكويت والخليج العربي وجنوب اليمن.
- عدم رضا حكومة البعث العراقية في الأساس عن النظام الملكي في المملكة العربية السعودية، رغم المحاولة السابقة لبعض السياسيين العراقيين وعلى رأسهم حردان التكريتي بتحسين العلاقات مع السعوديين.
- مكافحة الحكومة السعودية انتشار الفكر البعثي في المملكة العربية السعودية خاصة والخليج العربي عامة.
- قيام وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عمر السقاف بزيارة إلى إيران، ونجاح تلك الزيارة[43].

وفي (ربيع أول ١٣٩٠هـ/ مايو ١٩٧٠م)، بعث الرئيس العراقي أحمد البكر رسالة إلى الملك فيصل بن عبدالعزيز، يطلبه فيها (التعاون مع العراق في شؤون الخليج، والوقوف معه ضد الإمبريالية)، وقد سلم الرسالة إلى الملك فيصل السفير العراقي لدى المملكة العربية السعودية صالح النعيمي، الذي أبدى للملك السعودي انزعاجه من موقف

حكومة بلاده، وأظهر رغبته في الاستقالة من منصبه سفيرًا للعراق لدى المملكة، لكن الملك فيصل أخبره بأنه يفضّل بقاءه على أن يحل محله شخص لا يعرفه، ثم سلمه رسالة شفوية إلى الرئيس العراقي مفادها أن المملكة العربية السعودية ترحب بالتعاون مع العراق إذا اطمأنت إلى سلامة نوايا الحكومة العراقية[44].

وكانت الحكومة العراقية قد سعت في الفترة ذاتها للتوصل إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية حول صيغة للأمن في الخليج العربي، فدعا الرئيس العراقي أحمد البكر الحكومتين السعودية والكويتية إلى إنشاء حلف دفاعي مشترك بين الدول الثلاث لسد الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني في الخليج، راغبة بذلك في فرض دور قيادي لها في الخليج العربي[45]، وقد أوضح السياسي العراقي جواد هاشم – الذي شغل منصب وزير التخطيط في حكومة حزب البعث– بأن وزير الداخلية العراقي آنذاك (صالح مهدي عمّاش)، بيّن للمسؤولين العراقيين بأن التوصل مع المملكة العربية السعودية إلى صيغة للأمن في الخليج العربي سوف يسهم في منع تواجد قوات أجنبية في الخليج وإقامة قواعد لها فيه، واعتبر أن وجود تلك القوات في الخليج يشكل خطرًا على العراق وعلى حكومة حزب البعث في الأمد البعيد[46].

رفض الملك فيصل دعوة الرئيس العراقي، وأكد بأن هناك أولويات لابد من القيام بها قبل الاتفاق مع العراق على صيغة للأمن في الخليج العربي، ومن أهمها تصفية الخلافات الحدودية مع دول الجوار[47].

ورغبة في تعزيز دورها في المنطقة؛ حاولت الحكومة الكويتية تقريب وجهات النظر بين الحكومتين السعودية والعراقية، وسعت إلى عقد اجتماع ثلاثي يجمع كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت؛ لتدارس الأوضاع في الخليج العربي، لكن الحكومة السعودية اعتذرت عن الحضور[48].

ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية لم تكن راغبة في فسح المجال أمام العراق للقيام بدور أكبر في الخليج العربي، وكانت تحاول إبقائه بعيدًا عن أي اتفاقات تتعلق بأمنه، وذلك يعود إلى عدة أسباب، هي كالآتي:

- حرص المملكة العربية السعودية – بصفتها القوة العربية الكبرى في الخليج العربي– على إبقاء الخليج مستقرًا عقب الانسحاب البريطاني منه، وعدم فتح المجال أمام أي أطماع توسعية فيه، سواء كانت أطماع عراقية أو إيرانية[49].
- خشية الحكومة السعودية من نفاذ القوة السوفييتية إلى الخليج العربي عبر العراق، الذي كان يتمتع بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي[50].
- حرص الحكومة السعودية على بقاء مضيق هرمز – بصفته منفذًا اقتصاديًا مهمًا لتوزيع النفط السعودي إلى أنحاء العالم– حُرًا وبعيدًا عن أي مناورات سياسية مستقبلية قد تنتج عن إشراك حكومة العراق –المناوئة لها– في أي اتفاقات متعلقة بأمن الخليج العربي[51].
- حذر الحكومة السعودية من انتشار الأفكار الثورية الهدامة التي تتبناها الحكومة العراقية داخل دول الخليج العربي[52].
- عدم رضا الحكومة السعودية عن نظيرتها العراقية؛ بسبب الحملات العدائية الشرسة التي شنتها وسائل الإعلام العراقية ضد المملكة العربية السعودية[53].
- محاولة المملكة العربية السعودية الحفاظ على مرحلة التفاهم المتقدمة مع الحكومة الإيرانية بشأن التخلي عن أطماعها في البحرين، وخشيتها من تقويض تلك الجهود من قبل الحكومة العراقية المعادية للجانب الإيراني آنذاك[54].

وبالإضافة إلى الأسباب سالفة الذكر، كان هناك سبب أسهم بشكل كبير في تغيُّر مسار السياسة السعودية تجاه الحكومة العراقية سلبًا، وتسبب في عدم قبول المملكة العربية السعودية وجود دور أكبر للعراق في الخليج العربي، وهو قيام الرئيس العراقي وبعض أفراد الحكومة العراقية ممن يدفعون باتجاه تعميق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي- وعلى رأسهم عضو مجلس قيادة الثورة صدام حسين[55]-، بإقصاء الفئة التي تشجع تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية والدول المحافظة، وعلى رأس تلك الفئة حردان التكريتي، نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، حيث جُرِّد من جميع مناصبه أواخر عام (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م)[56]، ثم اغتيل في الكويت أثناء قيامه برحلة علاجية، وذلك في (محرم ١٣٩١هـ/ مارس ١٩٧١م)[57].

وعلى الرغم من التوتر الذي شاب العلاقات السعودية العراقية، استمرت الحكومة السعودية في محاولاتها الرامية إلى حل المشكلات الحدودية بينها وبين والعراق، أو على الأقل التوصل إلى تفاهم مشترك بخصوص القضايا الحدودية، وعقدت في سبيل ذلك مباحثات مع الجانب العراقي طوال عام (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، لكن تلك المباحثات مرت بفترة من الركود عندما لاحظت الحكومة السعودية عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) أعمال تنقيب وأنشطة أخرى غير معروفة قامت بها الحكومة العراقية بالقرب من حدودها المشتركة مع المملكة العربية السعودية والكويت، إضافة إلى استمرار النشاط التخريبي الذي تدعمه الحكومة العراقية داخل الأراضي السعودية، وذلك ما دعا الحكومة السعودية إلى إرسال وزير الدولة للشؤون الخارجية عمر السقاف إلى بغداد لبحث تلك الأعمال مع المسؤولين العراقيين، وإظهار عزم المملكة العربية السعودية على تسوية الأوضاع الحدودية في أسرع وقت[58]. وقد صرح عمر السقاف عقب زيارته إلى العراق بأن المملكة سعت بجد إلى تسوية حدودها مع العراق، لكن الجانب العراقي لم يسهم في تطور ذلك السعي[59].

ونتيجة للدعم العراقي للأنشطة التخريبية داخل المملكة العربية السعودية؛ أبلغت الحكومة السعودية نظيرتها العراقية بأن الملحق العسكري العراقي لدى المملكة غير مرغوب فيه، وطلبت منها سحبه، وقامت بإغلاق مكتبه في الرياض، وذلك في أواخر عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)[60].

وفي العام التالي، وتحديدًا في (١٦ صفر ١٣٩٣هـ/ ٢٠ مارس ١٩٧٣م)، تأزمت الأوضاع الحدودية بين العراق والكويت، وذلك بعد أن أقامت الحكومة العراقية نقطة عسكرية في منطقة (الصامتة[61]) الحدودية التابعة للكويت، على اعتبار أنها مفتاح لميناء أم قصر العراقي – المنفذ الاقتصادي المهم للعراق-، وما تبع ذلك التعدي من تبادل إطلاق نار بين الجنود الكويتيين والعراقيين نتج عنه مقتل جنديين كويتيين وجندي عراقي[62].

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية على الفور تأييدها للكويت في الدفاع عن أراضيها[63]، وحشدت جزء من قواتها على حدودها المشتركة مع الكويت والعراق، وصرح وزير الدولة السعودي عمر السقاف بأن حكومة بلاده لن تكتفي بذلك الجزء من القوات وسوف تعمل على تكثيف وجود الجيش السعودي في المناطق الحدودية مع العراق[64]، وقد أوضحت تقارير لوكالة الاستخبارات الأمريكية أن هدف الحكومة السعودية من حشد قواتها على الحدود- عدا حماية أراضيها- مساعدة الكويت في الحفاظ على استقلالها وسلامتها من أي اعتداء خارجي[65]، وذكرت بأن القوات العراقية قضت وقتًا عصيبًا على حدودها المشتركة مع الكويت والمملكة العربية السعودية آنذاك؛ خوفًا من أي رد فعل سعودي[66]، والواقع أن الحكومة العراقية كانت حذرة من التصادم المباشر مع المملكة العربية السعودية، التي أصبحت تحتل دور

قيادي أكبر في العالمين العربي والإسلامي بعد تبنيها سياسة التضامن الإسلامي، ولعل الحذر العراقي من حدوث رد فعل سعودي هو ما دفع العراق إلى الانسحاب السريع من الكويت[67].

وقد ذكر ولي العهد السعودي خالد بن عبدالعزيز لوزير الدفاع البريطاني (كارنجتون) في اللقاء الذي جمعه معه في الرياض في (٨ ربيع الأول ١٣٩٣هـ/ ١٠ أبريل ١٩٧٣م)، بأنه من المهم للغاية تزويد الكويت بقوة جوية ودروع فعّالة، وأكّد على حاجة المملكة العربية السعودية كذلك إلى عدد من الطائرات السريعة وطويلة المدى؛ حتى تستطيع مراقبة حدودها الطويلة مع العراق، وذكر أنه لا يمكنه التنبؤ بأفعال العراقيين، ولا يستعبد قيامهم بهجوم على الأراضي السعودية[68].

اتهمت الحكومة العراقية نظيرتها السعودية بتهويل التحركات العراقية على الحدود مع الكويت، وصرح صدام حسين نائب الرئيس العراقي للصحف العربية في (٢٢ ربيع أول ١٣٩٣هـ/ ٢٤ أبريل ١٩٧٣م) بقوله: "إن بعض الأطراف – ويقصد المملكة العربية السعودية– تصوِّر للكويت بأن مشاريعنا في المنطقة موجهة ضدها، وبأننا نريد السيطرة على المنطقة بأكملها، وأننا نريد احتلال أراض كويتية"[69].

وفي العام نفسه، تأزمت الأوضاع بين الدول العربية والكيان الصهيوني، ولاحت في الأفق بوادر حرب محتملة بين الجانبين، فحرصت الحكومة السعودية على تجميد أي مشكلة سياسية قائمة مع الدول العربية إلى حين انتهاء الأزمة؛ وكان من بين تلك المشكلات قضايا الحدود العالقة بينها والكويت من جهة، وبين العراق من جهة أخرى[70].

وفي عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) بدت الظروف ملائمة لاستئناف المحادثات بين المملكة العربية السعودية والعراق حول قضايا الحدود؛ وكانت العلاقات السعودية العراقية وقتها قد تحسنت بفعل الوساطة السعودية بين العراق وإيران حول مشكلات حدودهما، وكذلك تغيّر تفكير بعض كبار الساسة العراقيين تجاه النظام الملكي المتبع في المملكة العربية السعودية[71]، فالتقى وزير الداخلية السعودي فهد بن عبدالعزيز بنائب الرئيس العراقي صدام حسين، خلال مؤتمر (أوبك) المنعقد في الجزائر في شهر (ربيع الأول ١٣٩٥هـ/ مارس ١٩٧٥م)، واتفقا على السعي إلى تسوية مسائل الحدود المشتركة بين البلدين، والعمل على نزع السلاح العراقي من النقاط الحدودية بين المملكة العربية السعودية والعراق[72]، وقد تقررت زيارة الأمير فهد إلى بغداد في (ربيع الثاني ١٣٩٥هـ/ أبريل ١٩٧٥م)؛ للتباحث مع المسؤولين العراقيين حول النشاط العراقي في الخليج العربي وجنوب اليمن، ومحاولة التوصل إلى تسوية نهائية للحدود الكويتية العراقية[73].

وبعد شهر واحد، التقى في الرياض قائد حرس الحدود السعودي مع المدير العام لوزارة الداخلية العراقية، ونسّقا اتفاقية لتقسيم المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق بشكل متساوٍ من خلال رسم خط مستقيم يفصلها من المنتصف، على أن تدخل الاتفاقية حيّز التنفيذ حال المصادقة عليها من الملك السعودي والرئيس العراقي[74]، وبالفعل صادق الحاكمين على الاتفاقية، ولكن بعد ست سنوات، وكان ذلك في (صفر ١٤٠٢هـ/ ديسمبر ١٩٨١م)[75].

أما مشكلات الحدود بين العراق والكويت فقد بقيت قائمة، رغم محاولات الحكومة السعودية تسويتها وإنهاءها، وقد أبلغ وزير الداخلية السعودي فهد بن عبدالعزيز حكومة العراق صراحة أثناء زيارته بغداد في (جمادى الآخرة ١٣٩٥هـ/يونيو ١٩٧٥م)، بأن المملكة العربية السعودية مسؤولة بشكل مباشر عن الدفاع عن الكويت وباقي مشيخات الخليج العربي، وأنها لا ترغب في رؤية أي تدخل عراقي أو إيراني في شؤون دول ومشيخات الخليج العربي[76]، وقد جاء ذلك التصريح بعد أن أبدى المسؤولين العراقيين للأمير فهد بن عبدالعزيز أثناء وجوده في بغداد عدم اهتمامهم بمعالجة مشكلات الحدود القائمة بين العراق والكويت[77].

Abstract

The impact of the Saudi-Iraqi-Kuwaiti border disputes on Saudi-Iraqi relations

By Saeed Alqahtani

And Fatemah Yahya

The political relations between the Kingdom of Saudi Arabia and Iraq between (1964-1975) were affected by the problems of the common borders between them on the one hand, and between their two states and the State of Kuwait on the other hand, especially since the three countries are located within one geographical extension, and were The border problems between these countries are subject to several influences, the most prominent of which are the special bilateral relations between the Kingdom of Saudi Arabia and Kuwait, and Iraq's desire to expand its access to the Arabian Gulf by occupying Kuwait. Saudi Arabia sought to solve the existing border problems between Iraq and Kuwait, and refused Iraqi ambitions in Kuwait in general and in detail, and its position had a major impact in reducing the Iraqi threat towards Kuwait. One of the results of this Saudi policy was that the Iraqi side launched some attacks on the Saudi border, but it quickly retreated when the Saudi forces arrived at the border. In the year (1975), Iraqi Vice President Saddam Hussein met with Saudi Interior Minister and they agreed to seek to settle the border problems as soon as possible. Then the Iraqi and Saudi sides agreed to divide the neutral zone between them in a straight line dividing it in the middle, and it was approved. This agreement was approved six years later, specifically in (1981) As for the problems of the Iraqi-Kuwaiti

الهوامش

[1] – حسين، علي محمد: **مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي**. الإطار القانوني والبعد السياسي، مجلة دراسات دولية، ع٥٦، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠١٣م، ص١٦٥– ١٦٧.

[2] – علوش، يوسف: **مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠٠٩م، ص٢٧– ٢٨؛ وحسين، **مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي**، ص١٦٨.

[3] – العجمي، **أمن الخليج العربي**، ص٢٩٦ و٤٣٨؛ والصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ص٤٥٧؛ ومحارب، **وثائق لا تموت**، ١١٤– ١١٥.

[4] – قال الملك سعود في بيان حازم: "إن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وإن ما يصيب الكويت يصيب السعودية، والعكس"، وقام الملك السعودي بإرسال رئيس هيئة الأركان لدراسة الوضع، ثم قام بإرسال قوات سعودية إلى الكويت. انظر: العجمي، **أمن الخليج العربي**، ص٢٩٧ و٤٣٨؛ والتميمي، **استقلال الكويت**، ص١٨٨–١٩٠؛ والرشيدي، **العلاقات السياسية السعودية الكويتية**، ص٥٢.

[5] – محمود، **العراق والسياسة العربية**، ص٢١٤؛ والويس، **السياسة السعودية في منطقة الخليج العربي**، ص١٥٥.

[6] – انظر خطبة الملك فيصل للشعب الكويتي عند وصوله إلى الكويت في (شعبان ١٣٨٥هـ/ ديسمبر ١٩٦٥م) في كتاب: عسيري، **العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت**، ص١٣٣.

[7] – الرشيدي، **العلاقات السياسية السعودية الكويتية**، ص٥٢.

[8] - FRUS, Volume E–4, D.271, **Iraq-Persian Gulf: Iraq Looks At The Gulf 1969–1972,** the Bureau of Intelligence and Research, Washington,16 July 1970.

[9] – كان السبب الحقيقي وراء اعتراف الحكومة العراقية باستقلال الكويت هو رغبتها في الحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة من الجانب الكويتي بعد تردّي الوضع الاقتصادي في العراق، والذي أعقب فشل مشروع الوحدة المقرر بين كل من العراق ومصر وسوريا، وتأزم علاقتها مع الأكراد. عبد الحسين، **مئة عام من السياسة الخارجية للعراق**، ص٣٢٧.

[10]– الباجه جي، **صوت العراق في الأمم المتحدة**، ص٢٢٧؛ وقاسم، **الجذور التاريخية للأزمة الكويتية العراقية**، ص٢١٤؛ ومحارب، **وثائق لا تموت**، ص١٣٣– ١٣٥؛ والعصيمي، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية**، ص٦٣.

[11] – محمود، **العراق والسياسة العربية**، ص٢١٥.

[12] – وربة وبوبيان: جزيرتين خاليتين من السكان تقعان بالقرب من شط العرب على الخليج العربي بمحاذاة العراق، يبلغ طول جزيرة وربة ١٠ كم وعرضها ٦ كم، وهي الأقرب إلى العراق، تليها جزيرة بوبيان التي يبلغ طولها ٤٢ كم وعرضها ٢٥ كم، وتعد ثاني أكبر جزيرة في الخليج العربي بعد جزيرة قشم، وتبلغ مساحتها ٥٪ من المساحة الكليّة للكويت. للمزيد انظر: سعدون، سالم: **جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية**، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م، ص١٧٣.

[13]– الباجه جي، **صوت العراق في الأمم المتحدة**، ص٢٢٧؛ والحسناوي، **أزمات الحدود العراقية الكويتية**، ص٦٢–٦٣؛ والغرير، **أثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية**، ص١١٣.

[14] – صحيفة أم القرى: **التوقيع على اتفاقية بين المملكة والكويت بشأن تقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين**، ع٢٠٧٨، س٤٢، بتاريخ الجمعة ١١ ربيع الأول ١٣٨٥هـ/ ٩ يوليو ١٩٦٥م، ص١.

[15] – عرّفت اتفاقية جنيف لعام (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م) الجرف القاري بأنه قاع البحر والأرض الواقعة تحت قاع البحر في المساحات المائية الملاصقة للشاطئ والكائنة خارج منطقة البحر الإقليمي، وذلك إلى عمق ٢٠٠ متر أو أبعد تبعًا لعمق المياه المتاخمة وبقدر ما يسمح ذلك باستغلال الموارد الطبيعية لتلك المناطق. انظر: أبو دقة، عبير: **مشكلة تحديد حدود المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية: حالة الجرف القاري**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢م، ص٣٩.

[16] – الطناحي، محمد محمود: **النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار ١٩١١– ١٩٩٠م**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠١١م، ص١٩٤؛ والغرير، قيس: **أثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨– ٢٠٠٣م**، المجلة السياسية والدولية، ص١١٣.

[17] – الطناحي، **النفط وعلاقات الكويت السياسية**، ص١٩٤؛ وعيسى، **النزاع الحدودي بين العراق والكويت**، ص١٥٢؛ والعصيمي، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية**، ص٦٣؛ وللاطلاع على ما دار في المباحثات العراقية الإيرانية حول الجرف القاري انظر: العاني وآخرون، **تاريخ الوزارات العراقية**، ٥/ ٢١٥.

[18] – صحيفة أم القرى: **المملكة العربية السعودية حريصة على مصالح العراق الشقيق**، ع ٢١٣٠، س٤٣، بتاريخ ٤ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ/ ٢٢ يوليو ١٩٦٦م، ص١.

[19] – دخل الجانبين العراقي والكويتي في عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) مباحثات حول الحدود بينهما، وتقرر خلال ذلك الاجتماع تقديم الكويت قرضًا إلى العراق بقيمة (٢٥ مليون دينار كويتي)، فهدأت قضايا الحدود لفترة بعد استلام العراق القرض. انظر: العصيمي، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية**، ص٦٣– ٦٤؛ وموقع مقاتل من الصحراء: تم الدخول بتاريخ ٢ ذو القعدة ١٤٤٤هـ، الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/4/sec02.doc_cvt.htm .

[20] – حلة، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية**، ص٤١٧.

[21] – العنزي، محمد: **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة ١٩٦١– ١٩٧٣م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص١٥٣– ١٥٤؛ وعيسى، ثائر: **النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية ١٩٣٠– ١٩٩١م**، أطروحة منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ٢٠٠٩– ٢٠١٠م، ص١٥٦– ١٥٧.

[22] – العقاد، صلاح: **التيارات السياسية في الخليج العربي**، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٢٠٣؛
&Sirriyeh, Hussein: **US Policy in the Gulf 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal**, Garnet Publishing, 1984, p.38.

[23] – العصيمي، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية**، ص٦٦؛ عيسى، **النزاع الحدودي بين العراق والكويت**، ص١٥٧؛ والتميمي، **أبحاث في تاريخ الكويت**، ص١٦٤.

[24] - FCO, 8/1171, no.NBs 2/1, **Saudi Co-operation with Kuwait and Iraq**, British embassy, Jedda, 3 dec 1968, p.1-2.

[25] - FCO, 8/16555, no. 211/ 71, **Second thoughts about Kuwait**, 14 march 1971, p1.

[26]- FCO, **Saudi Co-operation with Kuwait and Iraq**, p.1.

[27] - FCO, no.NBs 3/359/1, **Iraqi/ Saudi Relations**, British embassy, Baghdad, 9 may 1970, p.1.

[28] - FCO, **Iraqi/ Saudi Relations,** 9 May 1970, p.1.

[29]- FCO, **Iraqi/ Saudi Relations, 9 May 1970,** p.1-3.

[30]- FCO, **Iraqi/ Saudi Relations,** p.1.

[31] - FCO, no.NBs 3/ 3S9/1**, Saudi Arabia- Iraq**, British Embassy, Jedda, 18 sep 1969.

[32] – قاسم، جمال زكريا: **العلاقات السعودية الإيرانية ومشكلات الأمن الإقليمي في الخليج العربي في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز ١٩٦٤– ١٩٧٥م**، بحث منشور في المجلد الثالث من كتاب الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بحوث ودراسات، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٣٠هـ، ص٢٩٨– ٢٩٩.

[33] – قاسم، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص٢٩٩– ٣٠٠؛ والعجمي، **أمن الخليج العربي**، ص٣٦٨– ٣٦٩.

[34] – قاسم، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص٣٠٠؛ والعجمي، **أمن الخليج العربي**، ص٣٦٩؛ ورجب، يحيى حلمي: **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، ١٩٩٧م، ٢/٧٧.

[35]- FCO, no. NBs 3/359/1, **Saudi Arabia/ Iraq**, british Embassy, Jedda, 23 May 1970, p.1.

[36]- FCO, **Saudi Arabia/ Iraq**, 23 May 1970, p.1.

[37] – المظفري، نبيل: **محمود بابان حياته ودوره السياسي ١٩٢٠– ١٩٩٧م**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع٢، س٤، كركوك، ٢٠٠٩م، ص١٠٤.

[38] – عبدالله، الخضر: **الرئيس علي ناصر. العراقيون مارسوا على الجنوب ضغوط غير مرئية**، تحقيق صحفي منشور في صحيفة عدن الغد الإلكترونية بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٣م، تم الدخول على الرابط بتاريخ (١ محرم ١٤٤٥هـ/ ١٩ يوليو ٢٠٢٣م):
https://adengad.net/public/posts/670569?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App.

[39]- FCO, no. NBs 3/359/1, **Saudi/ Iraqi Relations,** British empassy, Jedda, 3 March 1970.

[40]- FCO, **Saudi/ Iraqi Relations**, 3 March 1970.

[41] - FCO, **Saudi/ Iraqi Relations**, 3 March 1970.

[42] - FCO, **Saudi Arabia/ Iraq**, 23 May 1970.

[43] - FCO, **Saudi Arabia/ Iraq**, 23 May 1970.

[44] - FCO, **Saudi Arabia/ Iraq**, 23 May 1970.

[45] – هاشم، **مذكرات وزير عراقي**، ص٢٢٨؛ والعامري، علي: **أثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية السعودية خلال حربي الخليج الأولى والثانية**، مجلة الدراسات السياسية، ع٢٠، دار الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص١٤٥؛ وداخل، سعد: **الخلافات السعودية العراقية من عهد نوري السعيد حتى عام ٢٠٠٣م**، مجلة الخليج العربي، مج ٤٨، ع٤، ص٤٤؛ وقاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ٤/٢٨٢؛ والعجمي، **أمن الخليج العربي**، ص٣٥٩.

[46] – هاشم، **مذكرات وزير عراقي**، ص٢٢٨.

[47] – الجبوري، **العلاقات العراقية السعودية**، ص٥٢؛ والعامري، **أثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية السعودية**، ص١٤٥.

[48] – قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ٢٨٢/٤.

[49] – قاسم، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص٣٠٠.

[50] – عباس، لمى: **العلاقات السياسية المصرية السعودية (١٩٥٨– ١٩٧٠م) دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بجامعة الكوفة، ٢٠١٠م، ص١٢٨؛ والعجمي، **أمن الخليج العربي**، ص٣٥٢؛ وعيسى، **النزاع الحدودي بين العراق والكويت**، ص١٦٤.

[51] – محمد، محمد جاسم: **العلاقات العراقية الخليجية ١٩٥٨– ١٩٧٨م**، رسالة ماجستير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠م، ص٤٤١–٤٤٢.

[52] – داخل، **الخلافات السعودية العراقية**، ص٤٤؛ وعيسى، **النزاع الحدودي بين العراق والكويت**، ص١٦٤.

[53] – FCO, **Iraqi/ Saudi Relations**, 9 may 1970.

[54] – قاسم، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص٣٠٠– ٣٠١. وللاطلاع على خلفية الأطماع الإيرانية في البحرين انظر: شاكر، محمود: **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، (د.ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٥م، ص٨٨٠– ٨٩٤.

[55] – صدام حسين: ولد في تكريت عام (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م)، وانتقل مع خاله خيرالله طلفاح إلى بغداد عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)، وبعدما كبر انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، واشترك مع مجموعة من أفراد الحزب بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، ثم هرب إلى سوريا، وعاد إلى بغداد بعد انقلاب عام (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م)، سُجن عام (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م) على إثر الحركة المضادة التي قام بها الرئيس العراقي عبدالسلام عارف للتخلص من سيطرة حزب البعث على مرافق الحكومة العراقية، وفي السجن أصبح عضوًا في مجلس قيادة الثورة لحزب البعث، ثم هرب من السجن عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، واشترك في انقلاب (٢١ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٧ تموز ١٩٦٨م)، وأصبح نائبًا لرئيس مجلس قيادة الثورة، ثم أصبح نائب الرئيس عقب إعفاء حردان التكريتي من منصبه، واحتفظ صدام بذلك المنصب حتى عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، عندما أجبر الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بالتخلي عن السلطة ليصبح هو رئيس الجمهورية، وبقي رئيسًا للعراق حتى عام (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، حيث أسقط الاحتلال الأمريكي للعراق حكمه، وأُسِر في العام نفسه، ثم أُعدم صبيحة عيد الأضحى من عام (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م). انظر: الزبيدي، حسن: **موسوعة السياسة العراقية**، ط٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣م، ص٣٦٧– ٣٦٩.

[56] – الدوري، سيف الدين: **الفريق حردان التكريتي ضحية الخيانة والغدر**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٧م، ص٢٦.

[57] – الدوري، **الفريق حردان التكريتي**، ص٧.

[58]- FCO, 8/ 2118, **Section I General Review**, Defence Policy, 27 Jul 1973, p.3.

[59] - FCO, 8/ 1911,**Saudi minister of state's call on lord Carrington**, Middle East Department, 29 Sep 1972, p.1.

[60] - FCO, **Section I General Review**, 27 Jul 1973, p.3.

[61] – الصامتة: منطقة تقع في شمال الكويت بالقرب من الحدود العراقية–الكويتية، وهي ذات موقع استراتيجي مهم لمراقبة الحدود؛ بسبب وجود بعض الهضاب المرتفعة فيها. انظر: الحريري، جاسم: **إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ٢٠١١م**، دار الحنان للطباعة والنشر، عمّان، ٢٠١٣، ص٨١.

[62] - New York times: **Iraq and Kuwait clash at border**, 21 mar 1973, p.6;
وقاسم، **الجذور التاريخية للأزمة الكويتية العراقية**، ص٢١٤.

[63] – عيسى، **النزاع الحدودي بين العراق والكويت**، ص١٦٧؛ والعجمي، **أمن الخليج العربي**، ص٤٣٩.

[64] - FCO, 8/ 2115, **Meeting Between The Defence Secretary And The Saudi Arabian Minister Of State For Foreign Affairs At The Ministry Of Foreign Affairs in Jedda**, Ministry Of Defence, London, 9 Apr 1973.

[65] - CIA, LOC-HAK-37-5-24-9, **Presidential Letter to King Faisal**, national security council, memorandum from Harold h. Saunders & William B. Quandt to Kissinger, 7 Aug 1973.

[66] - Nara, **Kuwait- Iraq border clash**, telegram from AmEmbassy in Kuwait to sec state Wash.dc, Mar 1973, p.2.

[67] – المسعود، **العلاقات السياسية السعودية الكويتية**، ص١١٢.

[68] - FCO, 8/2115**, Meeting Between The Defence Secretary And The Crown Prince And First Deputy Prime Minister Of Saudi Arabia**, Riyadh, 10th April, 1973, p.2.

[69] – عيسى، **النزاع الحدودي بين العراق والكويت**، ص١٧٠.

[70] – الحجر، هبة: **جهود الملك فيصل بن عبدالعزيز في دعم القضايا العربية والإسلامية**، التركي للكمبيوتر والطباعة، طنطا، ١٤٣٠هـ، ص٧٥- ٧٦.

[71] – ذكر السياسي العراقي جواد هاشم في مذكراته بأن صدام حسين تأثر بنصائح خاله ووالد زوجته (خير الله طلفاح) بضرورة إقامة نظام حكم في العراق على المرتكزات العائلية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، وأن تأثره ذلك ظهر بوضوح في تقوية علاقته بالأمير فهد بن عبدالعزيز عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) واتصاله به بشكل متكرر، إلى الحد الذي أقلق أعضاء القيادة القومية لحزب البعث والسعوديين البعثيين المقيمين في العراق. انظر: هاشم، **مذكرات وزير عراقي**، ص٢٣٧.

[72] - FCO, 8/ 2577, **Record Of Conversation Between The Minister Of State For Foreign And Commonwealth Affairs And The Saudi Arabian Second Deputy Prime Minister And Minister Of The Interior**, British Embassy, Jedda, 15 Mar 1975, p.5 ؛NARA, **Prince Fahd to Visit Kuwait, Iran And Iraq,** Telegram from Embassy Jidda to sec state Wash.DC, May 1975.

[73] - FCO, **Record Of Conversation,** 15 Mar 1975, p.5

[74] - NARA, **Saudi-Iraqi Border Agreement Signed,** Telegram from Embassy Jeddah to Sec State Wash. DC, Jul 1975.

[75] - FCO, 8/ 2572, **Saudi Arabia**, British Empassy, Jedda, 5 Dec 1975, p.1.

[76] - NARA**, Prince Fahd to visit Kuwait, Iran and Iraq. A Saudi Monroe Doctrine**, Telegram from Embassy Jedda to Sec State Wash. DC, May 1975, p.1-2.

[77] – الرشيدي، كاتب: **العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي ١٩٦١– ٢٠٠٢م. دراسة تاريخية**، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة مؤتة، مؤتة، ٢٠١٣م، ص٨٣.